

بيان

في إطار اجتماعاته الدورية عقد المكتب الوطني للجمعية الوطنية للكتاب العامين للجماعات المحلية وهيئاتها يوم الأحد 16 مارس 2014 على الساعة العاشرة صباحا بالمركب السوسيو ثقافي بصفرو، اجتماعا موسعا بحضور رؤساء الفروع الإقليمية، وذلك لمناقشة جدول الأعمال الذي تضمن نقطتين أساسيتين هما :

- دراسة وضعية الكتاب العامين للجماعات الترابية على الصعيد الوطني
- الإعداد للجمع العام العادي للجمعية لتجديد هيكلها.

و بعد دراسة نقطتي جدول الأعمال ومناقشتها بشكل مستفيض وقف المكتب الوطني والفروع على المعاناة اليومية للكتاب العامين للجماعات من جراء غياب نظام أساسي لمؤسسة الكاتب العام للجماعات يوضح اختصاصاتها، ويحمي من التعسف والشطط هذه الشريحة من الأطر العليا للجماعات، ويسمح لها بممارسة مهامها التنسيقية والتاثيرية على أكمل وجه وفي أحسن الظروف المادية والمعنوية، ويخرج الجماعات من تنامي الاختلالات التي وقفت عليها لجن التفتيش والافتحاص والمجالس الجهوية للحسابات.

وتتجلى معاناة الكتاب العامين للجماعات في العديد من الحالات التي درسها الاجتماع الموسع والمتمثلة في تهميش واحتقار العديد من الزميلات والزملاء الكتاب العامين من طرف بعض المدبرين الجماعيين بممارسات كنا نعتقد أنها ولت. فمن إغلاق المكاتب في وجوههم، وتهميش بعضهم، ووقف رواتب آخرين أو اقتطاعات غير قانونية من رواتبهم، وعزل آخرين من مهامهم بناء على مبررات واهية ودونما إعطائهم ادنى فرصة للدفاع عن انفسهم، علما أن حق الدفاع يعتبر مبدأ من مبادئ العدالة. ومن المؤسف أن تتم كل هذه التعسفات على مرأى ومسمع من السلطات المحلية والإقليمية دون أن تقوم بما يفرضه عليها القانون. كما أن المصلحة التي تدبر شؤون الكتاب العامين للجماعات على مستوى المديرية العامة للجماعات المحلية أصبحت تركز بعض هذه الخروقات بتأشيرها دونما استطلاع رأي الكتاب العامين المعنيين بالأمر في ما ينسب إليهم من مآخذات. ويتعلق الأمر بحالات كل من الزميلة الكاتبة العامة لجماعة الصويرة والزملاء الكتاب العامين لجماعات اليوسفية وكطاية والمنصورة وهوارة اولاد رحو وصفرو وبني يخلف والوليدية وغيرها.

إن المكتب الوطني وهو يستحضر هذه الوضعية المؤسفة يعلن ما يلي:

- إدانته لكل هذه الممارسات التعسفية واللاإنسانية في حق الزميلة والزملاء الكتاب العامين للجماعات،
- تضامنه اللامشروط مع الزميلة والزملاء الكتاب العامين للجماعات ضحايا التعسف والشطط،
- حقه في القيام بكل الإجراءات وعبر كل الوسائل القانونية من اجل حماية الكتاب العامين للجماعات من مثل كل الممارسات التعسفية والشطط،
- يهيب بجميع الكتاب العامين للجماعات إلى الالتفاف حول إطارهم الجمعي من اجل فرض احترام هذه المهنة وإعطائهم ما تستحق من عناية على المستويات القانونية والمادية والمعنوية.

و في ما يخص النقطة الثانية من جدول الأعمال، تم الاتفاق على تحديد يوم 19 أبريل 2014 لعقد الجمع العام العادي

للجمعية بمدينة القنيطرة لتجديد هيكلها ومراجعة القانون الأساسي والداخلي للجمعية، مع إقرار تصورها

وبرنامجها العام للمرحلة المقبلة .